

الاستثمار الأجنبي في الجزائر

د . بن عليّة لخضر بن الشيخ عبد الناصر غريب عبد القادر

جاهزة الجلفة

الملخص:

نهدف من خلال هذا المقال للتطرق إلى الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وذلك من خلال تعريفه وبأشكاله (المباشر، وغير المباشر) وانعكاساته الإيجابية على الاقتصاد الوطني هذا من جهة، ومن جهة أخرى إبراز أهم السياسات التحفيزية والتدابير والإجراءات المتخذة من طرف الجزائر من أجل جلب المستثمرين الأجانب وتهيئة الأرضية اللازمة والمناخ المناسب، كما نعرض في هذا المقال إلى واقع الاستثمار الأجنبي والدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار وذلك بوضع بعض الإحصائيات وترجمتها إلى رسومات بيانية .

الكلمات الدالة : الإستثمار الأجنبي ، الإستثمار الأجنبي المباشر ، الإستثمار الأجنبي غير المباشر

Abstract :

The aim of this article is to address the foreign investment in Algeria, through its definition and its forms (direct and indirect) and its positive impact on this national economy, on the one hand, and on the other, to highlight the most important incentive policies, measures and measures taken by Algeria in order to attract foreign investors and create the necessary ground and the appropriate climate,

as we see in this article to the reality of foreign investment and the role played by the National Agency for Investment Support, and thus put some statistics and translated into graphs.

key words : Foreign Investment, direct foreign investment, Foreign investment is indirect

مقدمة :

إن للاستثمار الأجنبي دورا مهما في تنمية اقتصاديات الدول في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها ، كما لها دور مهم في زيادة القدرات الإنتاجية و رفع معدل النمو الاقتصادي و تحسينه . وقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي خلال الأعوام القليلة الماضية ، كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية ، حيث لم تكن العديد من حكومات هذه الدول ترحب به كثيرا خلال السبعينات ، بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات التي تحقق أرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات الدول النامية . لكن في عقد الثمانينات تغيرت النظرة وأصبحت الدول تتنافس من أجل جذب المزيد من هذه الاستثمارات و الاستفادة من مزاياها .

ولقد شهدت السنوات الأخيرة تواسلا في جهود الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري من خلال تهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك باستخدام الإطار الاقتصادي المناسب

الاستثمار الأجنبي في الجزائر

والإطار القانوني الواضح، و توفير الظروف السياسية المناسبة حيث كانت هذه الأخيرة تشكل عائقا أمام المستثمر الأجنبي ، لكن بعد استقرار الأوضاع السياسية و استكمال الجزائر بناء مؤسساتها التشريعية، شكل هذا دافعا لإقبال المستثمرين الأجانب لبلادنا

- فما هو واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر ؟

المحور الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي

قبل التطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي لابد لنا من الوقوف على مفهوم الاستثمار

أولاً: تعريف الاستثمار: يمكن تعريف الاستثمار لغة و اصطلاحاً كمايلي:

أ-الاستثمار لغة: مشتق من كلمة استثمار، يستثمر معناها ينمي أي يزيد، أو النماء غالباً ما يكون في الأموال، سواء كان في صورتها النقدية أو المالية أو التجارية أو أي صورة أخرى سواء كان في شكل عقارات أو منقولات.

فالاستثمار لغة يراد به طلب النمو، وأما استثمار المال لغة فيراد به طلب ثمر المال الذي هو نماءه ونتاجه¹

ب-الاستثمار اصطلاحاً: نجد هناك عدة تعريف قدمها الاقتصاديون والمفكرون نذكر منها:

➤ الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح أو المال، عموماً قد يكون الاستثمار على شكل مادي أو ملموس أو شكل غير مادي².

➤ الاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاك حاضرة، وذلك أملاً في الحصول على إشباع رغبة في المستقبل³.

➤ كما تم تعريفه في القانون الجزائري بما يأتي⁴:

*اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.

*المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

*استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

ثانياً- مفهوم الاستثمار الأجنبي وأشكاله

من خلال السياسة التي تنتهجها الحكومات لتجسيد خططها الاستثمارية والتي يعبر عنها بالسياسة، الاستثمارية في إطار السياسة الاقتصادية الكلية أي سياسة الاستثمار على المستوى الكلي وليس الجزئي.

1: تعريف الاستثمار الأجنبي

الاستثمار هو تخصيص رأس مال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية⁵

2- أنواع الاستثمار الأجنبي :

تصنف الاستثمارات الأجنبية إلى استثمارات أجنبية مباشرة وأخرى غير مباشرة

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر :

الاستثمار الأجنبي في الجزائر

إن استثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع الاستثمار، يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مستقلة سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية وسياسة سواء لهدف مؤقت أول لأجل محدد أو لأجل طويلة أو غير مباشر ملكا لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة أو عدة شركات⁶

ب- الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه " استثمار المحفظة أي الاستثمار في الأوراق المالية عن طريق شراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين، أو سندات الدولة من الأسواق المالية أي هو تملك الأفراد والهيئات والشركات لبعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في التنظيم، ويكون قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر⁷

و يمكننا أن نميز مابين الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير مباشر من خلال السيطرة على المشروع من الخارج فهو مباشر، و إذا لم يكن هناك سيطرة فهذا يدل بأن المشروع هو استثمار أجنبي غير مباشر

ثالثا- أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي:

إن تطور الدول اليوم يقاس بحجم عائدات استثماراتها التي هي من أهم العوامل المالية لرفع الدخل الوطني و رفع المستوى المعيشي وذلك لما له أهمية اقتصادية واجتماعية و إستراتيجية .

1- أهمية الاستثمار الأجنبي : تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي فيما يلي :

- يهدف الاستثمار الأجنبي إلى خلق مناصب شغل و بالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية .

- إن الاستثمارات الأجنبية هي الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني وهي الصورة المعبرة عن مدى تحقق المعيشة والرفاهية الاجتماعية ومن خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي وتغيير إحدى الوسائل الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها.

- يسوق الاستثمار العملات الأجنبية عن طريق إنتاجية المنتجات ثم الاعتماد على تصديرها.

- النمو بالاستثمار بعد تكوين رأس المال الجديد والذي بدوره يؤدي إلى توزيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروع الإنتاج و توسيع مكاتبها في السوق.

2- أهداف الاستثمار الأجنبي:

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار وذلك من أجل الحفاظ على مكانة وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين وتتمثل الأهداف فيما يلي⁸ :

- تحقيق العائد وهو هدف عام للاستثمار مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن يجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الربح .

- تكوين الثروة وتنميتها يقوم الهدف عندما يضعف الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل تأمين الحاجة المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات و بذلك فغن المستثمر يسعى وراء تحقيق الثروة في المستقبل⁹

الاستثمار الأجنبي في الجزائر

- المحافظة على قيمة الموجودات : يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تتأثر من قيمة ومجوداته مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبها.

-الحفاظ على الأصول المادية أو المالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة و بما تجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر.

-استمرار الدخول و زيادتها بواحد متزايدة ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية لتوكيد رغباته في رفع مستويات معيشته ومن ثم قدراته الإنتاجية ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية لمزيد من النشاطات الجديدة¹⁰.

ثالثا- إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي

إن الاستثمار الأجنبي لا يقتصر كونه شكل من أشكال اقتحام الأسواق، بل هو حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية التي تجرى في شكل تدفقات بين من يجسدها ومن يستقبلها¹¹

أما بالنسبة للدول المضيفة له، فإنها أضحت تدرك بأن له مزايا كثيرة قد تجنبها هذه الأخيرة تنصب كلها في كونه عاملا رئيسيا لتحريك عجلة النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للدول المصدرة له أي الدول الأصلية للشركات التي تقوم به فهي تدرك بأنه عامل ديناميكي لانتشارها وتوسعها.

لكن في المقابل لا يعني ذلك بأن الاستثمار الأجنبي لا يخلو من العيوب لكل من الدول المضيفة له و المصدرة له.

1-إيجابيات الاستثمار الأجنبي

للاستثمار الأجنبي مجموعة من الإيجابيات بالنسبة للدول المضيفة والدول المصدرة وتتمثل في:

أ-إيجابياته بالنسبة للدول المضيفة له

تتمثل إيجابيات الاستثمار الأجنبي في النقاط التالية:

-تغطية النقص الذي يميز الادخار المحلي مما يؤدي هذا إلى تعويض قلة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي.

-كما يؤدي إلى استفادة المستهلكين من تنامي عنصر المنافسة في السوق المحلية هذا من جهة ،كما يحفز المنتجين المحليين على ضرورة تطوير كفاءاتهم الإنتاجية أي سيرهم في خلق مناخ عمل ملائم لرأس المال الوطني.

-يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير مما يؤدي كل هذا إلى إعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية أو تكميلية تمس في الهياكل الأخرى كالصناعات القاعدية والقطاعات الإنتاجية المختلفة وهذا ما يعني بصورة عامة تكملة للاستثمارات الوطنية والحكومية منها الخاصة¹².

- اكتساب قدرة أكبر على الإنتاج مع تخفيض تكاليف لبعض الاستثمارات المحلية لتوفير بعض مستلزمات الإنتاج.

الاستثمار الأجنبي في الجزائر

يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة نقل التكنولوجيا وبهذا يتم إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم، ومن جهة أخرى اكتساب تقنيات جديدة للإنتاج. وكذا المعارف التكنولوجية الأخرى مما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة أكبر.

مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد الطرق المؤدية إلى مشروعه وتوصيل شبكات المياه، الصرف الصحي، الكهرباء... الخ -المساهمة في تحسين مي ازن المدفوعات.

-جلب العمالة المؤهلة وكذا المستثمرين الكبار يسمح بالتنظيم العلمي للعمل وعلاقاته أيضا وكذا الفعالية الاقتصادية مما يؤدي هذا كله إلى حلول الاستفادة من الطرف المعتمد وتقنيات السير الفعال.

-خلق مناصب شغل جديدة مما يؤدي إلى التقليل من حدة البطالة، كما تعمل على تنمية واستغلال الموارد البشرية في الدول النامية.

ب- إيجابيات الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول القائمة به

تتمثل إيجابيات الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول القائمة به في النقاط التالية :

-يضمن دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة والتي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.

-يساهم أيضا في تحسين مي ازن المدفوعات للدول.

-استغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له وخاصة منها الدول النامية و من ثم ضمان التمويل وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.

-استغلال اليد العاملة الرخيصة بدلا من اليد العاملة ذات تكلفة (الأجور والرواتب) في الدول القائمة به.

-استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول له، أين سيتم احتكارها والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط الشيء الذي تجسده الشركات متعددة الجنسيات.

- الحصول على الامتيازات الإغرائية التي تقدمها الدول المضيفة التي تمتلك الموارد المالية، أو القروض مسيرة... إلخ. وهذا ما يسمح بتذليل العراقيل ومختلف العقبات التي قد تعيق تجسيد الاستثمار.

2-سلبات الاستثمار الأجنبي :

في مقابل الإيجابيات هناك عدة سلبات التي قد تعيق كل من الدول المصدرة والمضيفة للاستثمار

أ-سلبات الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة

تتمثل سلبات الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة فيما يلي¹³:

-عندما يصل الاستثمار الأجنبي تقريبا إلى مرحلة التصنيع يصبح تحويل الموارد المالية المحلية في الخارج، بالإضافة إلى الاستنزاف الحقيقي لاحتياطات العملة الأجنبية.

الاستثمار الأجنبي في الجزائر

تركز نشاط معظم الشركات الاستثمارية في مجال التفجير وتداول السلع والخدمات دون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى. ويعود السبب إلى البحث عن الربح الكبير مما يؤدي إلى عدم مشاركة الشركات الاستثمارية الأجنبية في إقامة المشاريع التنموية الحقيقية.

-تدفق الاستثمار الأجنبي للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية.

وربما صرامتها من عمليات التصنيع الجديدة، ومن ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الجانِب.

-المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي أحيانا لا تلائم ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات.

-التأثيرات السلبية للاستثمارات الأجنبية على السياسة العامة للدول المضيفة له من حيث المساس بالسيادة

الوطنية والخضوع لضغوطات الحكومات الأجنبية مما يؤدي إلى الإنقاص من الاستغلال الاقتصادي

والسياسي، خطر المراقبة الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي وخطر توسعها لتصل إلى

المجالات الأخرى غير الاقتصادية ومن بينها المجالات الاجتماعية

والثقافية وربما حتى السياسية أحيانا .

ب-سلبات الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول القائمة به :

يمكن ذكر سلبات الاستثمار بالنسبة للدول القائمة به كالآتي:

-القيود الهامة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعني في مجملها عمليات التوظيف أو

التصدير أو عند تحويل الأرباح منها و إلى الدول الأصلية المصدرة للاستثمار الأجنبي.

-في المدى المتوسط وبسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة

يسجل هناك التأثير السلبي على ميزان مدفوعات .

-الأخطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجبرية، عمليات المصادرة، والتأميم والتي تنجم

من فعل إما عدم الاستقرار السياسي أو السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له.

من كل ما سبق نستخلص أن أهمية الاستثمار الأجنبي تكمن في تمويل هذه الدول وذلك من خلال عوامل

متعددة من شأنها أن تنشط سوق الأوراق المالية التي يترتب على نجاح مثل هذه الأسواق اجتذاب المزيد من

هذه الاستثمار التي تتوقف على استقرار المتغيرات الاقتصادية السابقة الذكر و خاصة استقرار أسعار

الصرف ومدى تنظيم السوق والتنوع في الأدوات المستعملة فيه .

المحور الثاني: السياسات التحفيزية الضريبية الجزائرية

قامت الجزائر بإصدار قانون جديد للاستثمار وأدخلت عليه عدة تعديلات وتغييرات كانت الغاية من هذا

القانون هو تغيير مناخ الاستثمار القديم و تطويره من خلال منح امتيازات جديدة، حيث قامت بالمساواة

بين المستثمر الأجنبي والمحلي من خلال نفس التحفيزات الممنوحة إليه وبين المستثمر الخاص والعام من

خلال إلغاء التمييز بينهما .

أولا-مفهوم سياسة التحفيز الضريبي :

تعد التحفيزات الضريبية إحدى أدوات توجيه وتنظيم السياسة الاقتصادية للدولة وهي سياسة تتميز

بمفهومها وخصائصها وأدواتها وأهدافها .

1- مفهوم التحفيز الضريبي :

استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة، من خلال طرق وآليات تمكن السياسة الضريبية من تحقيق أهدافها كتنمية الاستثمار¹⁴

2- خصائص التحفيز الضريبي : تتميز الحوافز الضريبية بالخصائص التالية :

أ- الطابع الطوعي :

يستفيد المشروع الاستثماري من الحوافز في حالة امتثاله للشروط و المعايير المطلوبة ، كما يبقى للمستثمر خيار رفضها دون التعرض لعقوبات

ب-المقابل :

تعتبر الحوافز تضحية من قبل الدولة لتحقيق أهداف مستقبلية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية وتزداد احتمالات تحقق تلك الأهداف كلما بنيت سياسة التحفيز على دراسات شاملة للمجالات الاقتصادية الاجتماعية، ويتجلى المقابل في استفادة المشروع بعد خضوعه المطلق للمواصفات والمقاييس من الوفر الضريبي الناجم عن الامتيازات الضريبية كتضحية من الدولة، على أمل حصولها على عوائد ضريبية مستقبلية تفوق التضحية الحالية

ج-المشروطة :

تتوقف الاستفادة من الحوافز على الاستيفاء المطلق للشروط والمقاييس التي تحددها الدولة الجمع بين الخصوصية والعمومية :

تكمّن الخصوصية في تحديد النشاط من حيث المكان أو النوع أو أي هدف محدد، و لا تعني استهداف مشروع استثماري بعينه، أما العمومية فتعني أنها موجهة لكل مشروع يستوفي شروط الاستفادة¹⁵

ثانيا- أهداف التحفيز الجبائي :

تهدف أي دولة إلى مجموعة من الأهداف من خلال تبنيها لسياسة التحفيز الجبائي حيث تتمثل هذه الأهداف في¹⁶ :

✓ زيادة عدد المشاريع الاستثمارية وتشجيع الاستثمار

✓ دعم الواردات وذلك بإعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية او عن طريق تخفيض معدلات الرسوم الجمركية عليها

✓ زيادة تنافسية السلع الوطنية أمام السلع الأجنبية

✓ منح حوافز جبائية للمشاريع التي تتم في المناطق المعزولة

ثالثا- مكونات الحوافز الجبائية :

تتمثل أهم مكونات الحوافز الجبائية في مايلي :

1-الاعفاء الضريبي :

ويقصد به منح المشروع إعفاء ضريبي لعدد من السنوات في بداية حياته الإنتاجية، حيث يعد الإعفاء

الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المؤقت هو الشكل الغالب من أشكال الحوافز والأكثر انتشارا¹⁷

2-التخفيضات الضريبية :

وهو تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناء على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة، وتعتبر التخفيضات الضريبية أكثر جدوى من طريقة الإعفاء الضريبي حيث تستعمل من قبل المستثمر لأجل التهرب الضريبي خاصة إذا كان عمر المشروع قصير الأجل .

3-المعدلات التمييزية :

و يقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع ، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح .

ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة :

يخضع التحفيز الجبائي لعدة عوامل تؤثر عليه و تتمثل في¹⁸ :

✓ طبيعة الضريبة محل التحفيز : حيث أن الضرائب سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة يختلف تأثيرها على المشروع، وعليه لابد من اختيار الضرائب التي يكون لها تأثير كبير على قرارات المشروع الاستثماري لكي تكون محل تحفيز جبائي

✓ شكل التحفيز : فالتحفيز الضريبي يأخذ عدة أشكال، وفي هذا الإطار نجد أن الإعفاء الضريبي يعتبر ذو فعالية أكبر من الأشكال الأخرى لأنه يساعد في تخفيض تكلفة المشروع الاستثماري

✓ زمن وضع التحفيز الجبائي : إذ يعد عامل الزمن من أحد العوامل المؤثرة في التحفيز الجبائي لأن المشاريع الضخمة و الحديثة تتحمل تكاليف باهظة عند بداية نشاطها فمن الأجدر تقديم تحفيزات في هذه الفترة .

✓ مجال تطبيق التحفيز : حيث يجب اختيار مشاريع الاستثمار التي تخضع لعملية التحفيز وكذلك المواد و اللوازم التي يستلزمها المشروع .

المحور الثالث : مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد. خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل و ترقية واصطحاب الاستثمار¹⁹.

وعرفت عملية التحول العديد من التعديلات طالت الإطار المؤسسي والتنظيمي للهيئة الأولى و هي كما يلي²⁰ :

✓ إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات وأولويات التطوير
✓ إنشاء هيكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية. تتمثل هذه

الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية و مادية من أجل تسهيل و تبسيط عمل الاستثمار

✓ إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين و الفصل فيها

✓ توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار

✓ مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار

✓ تخفيض آجال الرد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة

✓ إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا

✓ تبسيط إجراءات الحصول على المزايا

✓ تخفيف ملفات طلب المزايا.

أولا - مهام الوكالة :

وتتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يلي :

✓ تسجيل الاستثمارات

✓ ترقية الاستثمارات في الجزائر و في الخارج

✓ ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية

✓ تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع

✓ دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم

✓ الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال

✓ تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار

التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها

ثانيا-المزايا التي تقدمها الوكالة :

وتتمثل المزايا التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يلي :

1-دور الوكالة في تخفيف الأعباء الاجتماعية والأعباء الخاصة بالأجور : وتتمثل في :

✓ إعفاء من الاشتراك الإجمالي لفائدة كل هيئة تشرع في عمليات تكوين أو رفع مستوى عمالها ، علما

بأن الاشتراك الإجمالي في الضمان الاجتماعي يتكفل به الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال

فترة قد تصل إلى ثلاثة أشهر

✓ يوظف صاحب العمل طالبي الشغل المستفيدين من تخفيض 20 % من حصة اشتراكهم في الضمان

الاجتماعي لكل طالب عمل يوظف لمدة تساوي أو أقل من 12 شهرا

✓ تدابير لفائدة الهيئات المستخدمة و المعلمين الحرفيين الذين يوظفون أشخاصا في إطار ترتيب

المساعدة على الإدماج المهني ، حيث تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الضمان الاجتماعي التي

حددت بنسبة 7 % من الراتب الخام

✓ منح إعانة مالية شهرية للتشغيل لمدة 3 سنوات بقيمة 1000 دج ، بالنسبة لعملية التوظيف التي تقوم

بها كل هيئة مستخدمة ، عندما يبرم عقد العمل لمدة غير محددة

الاستثمار الأجنبي في الجزائر

✓ تكفل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بفارق اشتراك الناتج عن التخفيضات و كذا الإعانة المالية للتشغيل .

2- تخفيف الأعباء الجبائية والإجراءات المحفزة على الإستثمار :

✓ تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15 % . أو إلى نسبة 20 % و ذلك حسب منطقة تواجد المؤسسة

✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني .

✓ الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات

✓ تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات على الإستثمار المتواجد أدرار ، إليزي ، تندوف ، تمنراست لمدة 5 سنوات

3- تخفيف الأعباء الجبائية و التحفيزية للاستثمارات المصدرة :

✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و لسلع و الخدمات الموجهة للتحويل و التصدير

✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و غير المستثناة من المزايا و التي تدخل مباشر في انجاز الاستثمار

✓ إعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق

الامتياز على الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية

✓ كما تستفيد من هذه الأحكام الامتياز الممنوحة للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة الاستثمار .

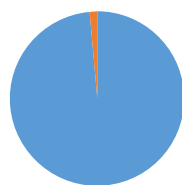
ثالثا- إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :

جدول رقم 01 يبين عدد المشاريع لكل من الاستثمار المحلي و الأجنبي

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بلمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62334	99.35	11780833	99.37	1098011	89.15
الاستثمار الاجنبي	410	0.65	803057	0.63	133583	10.85
المجموع	62744	100	12583890	100	1231594	100

المصدر : موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>

رسم رقم 01 تخطيطي يبين عدد المشاريع المحلية و الاجنبية



من خلال أن نسبة الاستثمار المحلي تقدر 98.58 % ، بينما نسبة الاستثمار الأجنبي تقدر 1.42 % ،

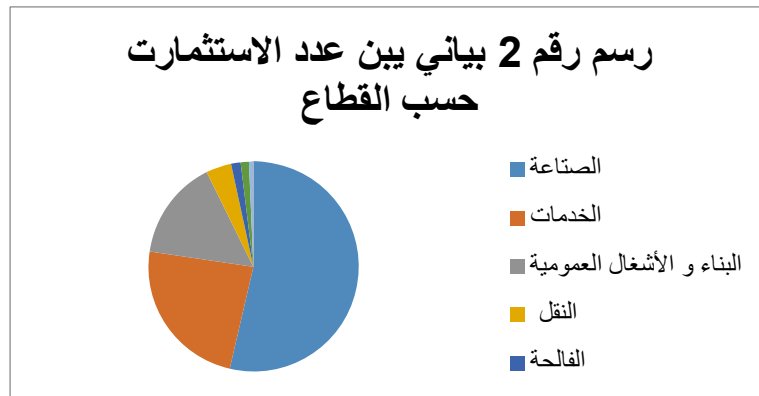
الاستثمار الأجنبي في الجزائر

و هذا بين الفرق الكبير بين النسبيتين ، فرغم كل السياسات التحفيزية من أجل جلب المستثمرين الأجانب إلا أن هذه النسبة تبقى ضئيلة .

جدول رقم 02 : يبين عدد مشاريع الاستثمار الأجنبية حسب القطاع حصيلة 2018

القطاع	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بالمليون دج	النسبة
الصناعة	220	56	599200	74.15
الخدمات	97	23	167118	21.27
البناء و الأشغال العمومية	63	15	12082	1.50
النقل	16	4	3991	0.50
الفلاحة	6	1	887	0.11
الصحة	5	1	6192	0.77
السياحة	3	1	13587	1.7
المجموع	410	100	803057	100

المصدر : موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>



من خلال الرسم البياني يتبين أن قطاع الصناعة له أعلى نسبة من الإستثمار الأجنبي بنسبة 74.15 %، ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 21.27 %، ثم قطاع السياحة بنسبة 1.7 % ، ومن ثم كل من قطاع النقل و البناء و الفلاحة و الصحة إلا أن العدد الإجمالي للاستثمارات يقدر ب 410 مشروع و هذا العدد لا يزال ضئيلا رغم كل المجهودات المبذولة الامتيازات الممنوحة .

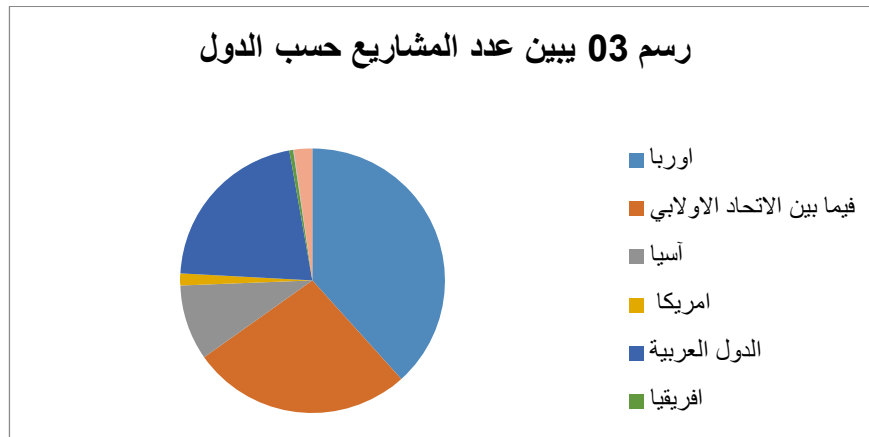
جدول رقم 03 : يبين عدد الإستثمارات حسب الدول المستثمرة

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دج	مناصب الشغل
أوروبا	472	1148208	78415
فيما بين الاتحاد الاوربي	332	666499	44646
آسيا	114	169732	11761
أمريكا	18	6813	3737
الدول العربية	262	1057257	34462
إفريقيا	6	39686	609
استراليا	1	2974	264

الاستثمار الأجنبي في الجزائر

4335	33160	28	متعددة الجنسيات
133583	2519831	901	المجموع

المصدر : موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>



من خلال الرسم البياني نلاحظ أن أوروبا هي صاحبة العدد الأكبر من ناحية عدد المشاريع بـ 472 مشروع ، ثم تأتي فيما بين الاتحاد الأوروبي بـ 332 ، و ثم الدول العربية 262 ، و من ثم آسيا 114 ، تليها أمريكا 18 ، و الشركات متعددة الجنسيات 28 ، و إفريقيا 6 و استراليا مشروع واحد فقط النتائج والاقتراحات :

النتائج : من خلال هذا المقال توصلنا إلى النتائج التالية :

✓ يساهم الاستثمار الأجنبي في جلب رؤوس الأموال إذ يعد مصدر تمويل خارجي و يقوم بامتصاص البطالة من خلال توفير مناصب شغل للعمالة الوطنية بالإضافة إلى جلب التكنولوجيا الحديثة كل هذا يساعد على تنمية الاقتصاد

✓ محدودية الاستثمار الأجنبي في الجزائر فبالرغم من التحفيزات الممنوحة و الموارد التي سخرتها الدولة لإنعاش و إصلاح المناخ المناسب إلا أنه لا يزال بعيد كل البعد عن الأهداف المرجوة منه ✓ عدم حصول قطاع الزراعة بحجم كبير من الاهتمام ، مقارنة بالقطاعات الأخرى الإقتراحات :

✓ إعادة النظر في مناخ الاستثمار بالجزائر ، وعدم الاكتفاء بالتحفيزات الجبائية فقط ✓ نشر ثقافة التسيير في الإدارات ، و لذلك من أجل تسهيل العمليات أمام المستثمرين من أجل جلب أكثر للاستثمار الأجنبي

✓ توفير مناخ استثماري خالي من البيروقراطية و المصالح الشخصية ، ويمتاز بالشفافية و المصداقية ✓ توفير جميع التسهيلات الممكنة للمستثمر من أجل تحفيز المستثمرين من أجل الإستثمار في الجزائر الخاتمة :

الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية هامة من شأنها أن تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال خلق قيمة مضافة وتحديث البنية الاقتصادية ، حيث يعتبر من أهم المحركات الأساسية لتحقيق التنمية، وأحد الشروط

الاستثمار الأجنبي في الجزائر

الرئيسية للإقلاع الاقتصادي، وكون الاستثمار الأجنبي شكل من أشكال تدفق رؤوس الأموال، إذ هو بمثابة بديل للمديونية الخارجية في حالة التتويج القطاعي للاستثمار شهدت الساحة الدولية حركة متسارعة لتدفق الاستثمار الأجنبي في السنوات الأخيرة من طرف العديد من الدول لعدة أسباب منها، التحولات الاقتصادية نحو الخصوصية واقتصاد السوق، و التوجه نحو الانفتاح على الأسواق العالمية، وظهور التكتلات الدولية، و الجزائر ليست بمعزل عن النظام العالمي الجديد فهي تسعى للاستفادة من هذه الوسيلة التمويلية وذلك ، من خلال القيام بعدة إصلاحات لتوفير مناخ استثماري ملائم كمنح عدة حوافز ضريبية وجمركية، إضافة إلى تمتع الجزائر بإمكانيات ومؤهلات ذاتية تعزز من حظوظها لاستقطاب حجم هام من رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بعد إمضاءها على عدة اتفاقيات دولية تتعلق بحماية وتشجيع الاستثمار.

التهميش :

- ¹ قطب مصطفى سانو ، الاستثمار، أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2000، ص:15.16.
- ² طاهر حيدر جردان : مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، 1997 ، ص : 98.
- ³ محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ، ط2 ، عمان الأردن، 1999. ص: 17.
- ⁴ أمر رقم 03-01 الصادر بتاريخ 20 غشت 2001 ، المتعلق بتطوير الاستثمار .
- ⁵ محمد بنصر علي، "القاموس الاقتصادي"، بيروت، المؤسسة العربية لدراسات والنشر، بدون سنة نشر، ص:32.
- ⁶ فريد النجار، "الاستثمار الدولي والتسويق الغربي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004 ، ص:85.
- ⁷ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2001 ، ص:13.
- ⁸ منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات"، منشأة المعارف، 2005 ، ص:584.
- ⁹ أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دار النشر و التوزيع، ط1، لبنان، 2003 ، ص:
- ¹⁰ هوشيار معروف، "الاستثمارات والأسواق المالية"، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2003 ، ص:03.
- ¹¹ فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة) الجزائر - مصر - السعودية رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسويق، جامعة الجزائر 2007.2008، ص : 31.
- ¹² حميد الجميل، دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية، أكاديمية الدراسات العليا. ط1 - طرابلس - ليبيا - ص: 385.
- ¹³ صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، ط2 ، مصر، 2003 ، ص:2.
- ¹⁴ نزيه عبد المقصود مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2007. ص: 113.
- ¹⁵ ناصر مراد . الإصلاح الضريبي في الجزائر و أثره على المؤسسة و التحريض الاستثماري ، رسالة ماجستير جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، 1997 ص: 178.
- ¹⁶ يوسف قاشي ، فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - جامعة أحمد بوقرة بومرداس 2008/2009 ، ص: 117-118.
- ¹⁷ نزيه عبد المقصود مبروك ، مرجع سابق ، ص: 127.
- ¹⁸ يوسف قاشي ، مرجع سابق ، ص: 124.
- ¹⁹ موقع الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار <http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos>
- ²⁰ موقع الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار <http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos>